

16 العالم

عنه الخلاف

انجبت الليلة التالية للانتخابات المحلية التركية عن انباء أكثر إيلاماً لـ«العدالة والتنمية» وقائده رجب طيب

أردوغان، رغم الفوز في مجمل الجولة، وإن حافظ الحزب الحاكم على قاعدته الشعبية وتصدّر الأرقام، فإن سقوط اسطنبول شبه المحتم، مع وجود بعض الجدل القانوني، أحدث صدمة معنوية لأردوغان وانصاره، وهو الذي تبشّر في الحملات الانتخابية مقولة إن اسطنبول صورة مصغرة لتركيا وإن الذي يفوز فيها يفوز في كامل البلاد

اسطنبول – الإخبار

في خطابه التقليدي من شرفة مقر «حزب العدالة والتنمية» في العاصمة أنقرة، كما جرت العادة بعد كل انتخابات، هنا أردوغان

لا يزال «العدالة والتنمية» غير متقبّله لنتيجة اسطنبول

انصار حزبه بالفوز في الانتخابات المحلية التي شهدتها البلاد يوم الأحد الماضي، مشيراً إلى أن حزبه حصل على 16 بلدية كبرى و24 بلدية مدينة و538 من بلديات الأقسضية، و200 بلدة، ورغم أن الحزب

السودان

جّدّد عمر البشير، في خطابه الأول امام البرلمان، منذ إعلات حال الطوارئ، محاولته تصدير سرديته لاحتجاجات المتواصلة في بلاده منذ قرابة ثلاث أشهر، لكنه لم يخلج فيه كسبه ثقة المعارضة التي لا تزيه جدوه من الومود المتكررة في ظل استمرار الحكم لنفسه

اسطنبول تصفع أردوغان المفاجأة تطغى بريقه الفوز

بعد المنتصر في الانتخابات، فإنه انتصار بطعم الهزيمة بسبب ضياع أكبر المدن في تركيا، وفي مقدمتها اسطنبول والعاصمة أنقرة، شكلت هزيمة مرشح «العدالة والتنمية» وتحالف الشعب، رئيس الوزراء السابق بن علي يلدريم، أمام مرشح المعارضة أكرم إمام أوغلو، صدمة لكل انصار الحزب. فلمرة الأولى يخسر الحزب الانتخابات في اسطنبول، أكبر وأهم الولايات في البلاد منذ وصوله إلى الحكم. وطبقاً للنتائج الرسمية غير النهائية التي أعلنتها رئيس الهيئة العليا للانتخابات، حصل إمام اوغلو على 4 ملايين و159 ألفاً و650 صوتاً، مقابل حصول يلدريم على 4 ملايين و131 ألفاً و761 صوتاً، بفارق 27 ألفاً و889 صوتاً فقط.

تسرع يلدريم في إعلان فوزه برئاسة بلدية اسطنبول، مساء أول من أمس، قبل انتهاء الفرز وقبل إعلان النتيجة الرسمية، ما دفع المعارضة إلى التشكيك مقدماً في النتيجة التي ستظهر، وحث الهيئة العليا للانتخابات على الإسراع في إعلان النتيجة وعدم الخضوع لأي ضغوط، وهو ما حدث بالفعل بعدها بساعات قليلة، ورغم أن كلمة أردوغان تضمنت اعترافاً ضمنيّاً الناخبين ولو لم يصوّتوا للحزب ،فقد صوّتوا لنا في رئاسة بلديات الأقسضية)، فإن الحزب لم يتقبل النتيجة. وأعلن رئيس فرع الحزب في اسطنبول، بيرام شان أوجاك، أن المعطيات التي لدى الحزب تظهر فوز مرشح حزبه بن علي يلدريم في انتخابات بلدية اسطنبول. كما قال يلدريم إن النتيجة لم تحسم بعد، وإن عدد الأصوات الباطلة التي سنتد إعادة فرزها يبلغ 10 أضعاف الفارق بينه وبين منافسه (319,558 صوتاً) وأنه سيهتئ منافسه إذا ثبت أنه فاز فعلاً وفق النتائج



رغم فوز الحزب الحاكم برئاسة معظم الأقسضية في اسطنبول وأنقرة فإنه خسر على مستوى الولاية (أ ف ب)

الرسمية النهائية. لم يتكف الحزب بذلك، بل أعلن نائب رئيس الحزب، علي إحسان ياوروز، أن 17 ألفاً و410 أصوات فرزت من 309 صناديق في مدينة اسطنبول، شكّلت في خاتمة أحزاب أخرى، مؤكداً أن الحزب يتق بالبيانات التي لديه، والتي تشير إلى فوز مرشحه بن علي يلدريم.

ورغم فوز الحزب برئاسة معظم بلديات الأقسضية في اسطنبول وأنقرة، فإنه لم يتمكن من تحقيق تحزيب المحتملات». وأنهم قوى خطاب للبشير أمام البرلمان منذ إعلانه حال الطوارئ في 22 شباط/فبراير الفائت. وجّدّد البشير، في خطابه، دعوته «القوى السياسية الراضة للحوار الوطني إلى الانخراط فيه»، مكرراً «التزامنا بالوقف الدائم لإطلاق النار، والذي يعكس استعدادنا للحوار من أجل السلام». ووصف مطالب المتظاهرين المناهضين لحكمه بـ«المشروع».

أشرت على قطاعات واسعة من شعبنا، وجعلت بعضهم يخرج



أردوغان، وإن كان قد بذل مجهوداً كبيراً في الحملة الانتخابية، وخصوصاً في اسطنبول، إلا أن الأخطاء التي وقع فيها خلال الحملة الانتخابية، وتركيزه على شيطنة معارضيه والتقليل من شأنهم، ومهاجمة «تحالف الأمة» (بين «الشعب الجمهوري» و«الحزب الجيد») بدلاً من التركيز على مشروعات ووعود حقيقية، أدت إلى نتيجة عكسية دفعت الناخبين إلى التصويت لمنافسي «العدالة والتنمية» في المدن الكبرى. ورأى أورتورك أن الناخب التركي لم يفتتح بفكرة أن الانتخابات هي «قضية نقاء» للوطن، وأن المدن الكبرى عاقبت الحزب بسبب تردّي الحالة الاقتصادية.

وليل أمس، فتح رئيس اللجنة العليا للانتخابات، سعدي غوفن، الباب أمام تقديم الطعون حتى منتصف نهار اليوم الثلاثاء. وأوضح غوفن أنه يمكن الاعتراض لدى لجان الانتخابات في الولايات ضد نتائج لجنة انتخابات الأقسضية، وإن مهلة الاعتراض على مستوى الأقسضية هي يوم واحد. وأفاد بأنه تم حتى الآن فرز 31 ألفاً و102 من الصناديق الانتخابية في اسطنبول، وبأنه لا يزال هناك 84 صندوقاً لم تفرز بسبب الاعتراض. وقد سارع «العدالة والتنمية»، الغاضب من نتائج أنقرة واسطنبول، في تقديم طعون ضد النتيجة في بعض صناديق العاصمة أنقرة ومدينة اسطنبول طعون من شأنها توجيه الانتظار باتجاه مسار الأمور والموقف من قرار اللجنة العليا للانتخابات اليوم، مع أن تصريحات يلدريم الأخيرة بدت مثقلة أكثر للفسارة، وهو وإن رفض تهنئة خصمه حتى ظهور النتائج النهائية، فإنه شدد على احترام خيار سكان اسطنبول، وقال «نعرف كيف نقدم النهائي، ولكن الأمور لم تنته بعد»، مؤكداً أن نصراً بطعم الهزيمة». وأضاف أن

17 العالم

نقطة تحول

بعد 25 عاماً على الانتخابات التي جرت في 29 آذار/ مارس 1994، وحقق فيها رجب طيب أردوغان انتصاره الأول، بسبب فشل أحزاب اليسار الثلاثة في الاتفاق على مرشح مشترك، ليصبح رئيساً لبلدية إسطنبول بعدما حصل على 25% من الأصوات. هُزم أردوغان في المدينة نفسها، وأمام مرشح «الشعب الجمهوري» أكرم إمام أوغلو، المدعوم من «الحزب الجيد». وبعد الحرب النفسية بين الطرفين، التي بلغت ذروتها بعقد مرشح «العدالة والتنمية» بن علي يلدريم، ليلة أول من أمس، مؤتمراً صحافياً أعلن فيه انتصاره، أعلنت اللجنة العليا للانتخابات أمس تقدّم مرشح «الشعب الجمهوري» بفارق 24408 أصوات. في الوقت ذاته، تستمر مساعي «العدالة والتنمية» لعرقلة إعلان اللجنة العليا رسمياً فوز إمام أوغلو، بعد الانتهاء من التدقيق في طلبات الطعن التي سيتقدم بها الأول. وتوقعت أوساط الحزب أن يعترض يلدريم على نتائج الانتخابات بحجة العدد الكبير من الأصوات المُلغاة (وصل عددها إلى 270 ألفاً من أصل 10,5 ملايين ناخب في اسطنبول). وردّ أكرم إمام أوغلو على هذه المساعي، وقال إن الأصوات المُلغاة لم تكن أبداً مبرراً لإلغاء الانتخابات، فقد كان عدد الأصوات المُلغاة في انتخابات 2014 البلدية أكثر من 470 ألفاً!

وأشارت الأوساط السياسية إلى مساعي الرئيس أردوغان في الضغط على اللجنة العليا للانتخابات من أجل إلغاء نتائج إسطنبول فقط، وتكرار هذه الانتخابات خلال فترة أقصاها 60 يوماً. وقالت إن اللجنة لن ترضخ لهذه الضغوط بعدما نجحت أحزاب المعارضة في اتخاذ تدابير لمنع أي عملية تزوير في عموم البلاد، وخصوصاً في إسطنبول، العاصمة التاريخية و«النفسية» بالنسبة إلى أردوغان الذي يتغنّى بأسجاد الإمبراطورية العثمانية بملامحها الإسلامية والقومية. كما كان التحدي في العاصمة السياسية أنقرة مهماً جداً أيضاً، لأن مرشح «الشعب الجمهوري»، منصور ياواش، قد فاز في انتخابات 2014، ولكن اللجنة الانتخابية آنذاك لم تعترف بانتصاره، وأقرّت فوز رئيس البلدية مليح كوكجاك، الذي كان يحكم المدينة منذ 1994 وطرده أردوغان العام الماضي بسبب قضايا الفساد المتهّم بها. وازدادت أهمية انتخابات الأحد بانتصار «الشعب الجمهوري». ليس فقط في إسطنبول وأنقرة، بل أيضاً في 18 ولاية أخرى، ومنها أنطاليا والاجتماعية والثقافية، التي لا يمكن مقارنتها بالولايات التي انتصر فيها «العدالة والتنمية»، أو حليفه «الحركة القومية».

وفشل «حزب الشعوب الديمقراطي» في تحقيق انتصاره المتوقع جنوب شرق البلاد، وفاز في 7 ولايات من أصل 11 ولاية فاز فيها في انتخابات 2014، ليقوم وزير الداخلية في سدة الحكم، في سببته، اعتبر رئيس «كتلة التغيير» في البرلمان، إبراهيم أحمد عمر، «رسائل برطم، أن الخطاب «لم يحتو تدابير لحل الأزمة السياسية والاقتصادية في السودان»، مضيفاً أن «ما ورد فيه معلوم ومتفق عليه»، مطالباً البشير بـ«مزيد من الجدية اتجاه قضايا العدالة وإصلاح الخدمة المدنية ومحاربة الفساد والنمكين»، وأشار القيادي في «مخبر الشرق»، عضو البرلمان فيصل يسن، بدوره،

وقت يعاني فيه السودان من طوارئ أدت إلى انعدام الحريات، وتعليق وثيقة الحقوق، وارتفاع جنوني في تكاليف معيشة المواطن، ومخاطبة قضايا الشباب، وإصلاح مؤسسات الدولة»، داعياً إلى «تطبيق ما ورد في الخطاب على أرض الواقع».

ورأى يسن في حديث رئيس البرلمان، إبراهيم أحمد عمر، «رسائل برطم، أن الخطاب «لم يحتو تدابير لحل الأزمة السياسية والاقتصادية في السودان»، مضيفاً أن «ما ورد فيه معلوم ومتفق عليه»، مطالباً البشير بـ«مزيد من الجدية اتجاه قضايا العدالة وإصلاح الخدمة المدنية ومحاربة الفساد والنمكين»، وأشار القيادي في «مخبر الشرق»، عضو البرلمان فيصل يسن، بدوره،

17 الإخبار

العالم

تعليك اختاربه

نقطة تحول

قبل عامين بإقصاص مثليه من مناصبهم بحجة علاقتهم بـ«حزب العمال الكردستاني»، ويعمد الأمن إلى اعتقالهم مع عدد آخر من رؤساء بلديات الأقسضية الكردية، بعدما تم اعتقال الرئيسين المشتركين لهـحزب الشعوب الديمقراطي» صلاح الدين دميرطاش، وفيكان يوكسال داغ، و 9 من أعضاء البرلمان نهاية 2013. وتعرض الحزب، خلال الفترة الماضية، لهجوم عنيف من الرئيس أردوغان، الذي اتهمه بالإرهاب بسبب علاقته بحزب «العمال الكردستاني»، كما اتهم جميع أحزاب المعارضة بالإرهاب والخيانة بسبب علاقتهما بـ«الشعوب الديمقراطي». لكن انتصار «الشعب الجمهوري» في إسطنبول وأنطاليا وأضنة ومرسين وهاتاي واسكي شهير وجاناقلعة جاء بفضل دعم «الشعوب الديمقراطي»، الذي سبق له أن حصل على حوالي 12% من أصوات الناخبين في إسطنبول في انتخابات حزيران/ يونيو الماضي، في مقابل 24% لـ«الشعب الجمهوري»، و8% لـ«الحزب الجيد»، حليف «الشعب الجمهوري». أما المفاجأة المثيرة في الانتخابات، فكانت فوز مرشح «الحزب الشيوعي» الذي كان ممنوعاً منذ قيام الجمهورية التركية عام 1923 في مدينة تونجلي وسط الأناضول.

وبدا الرهان مبكراً على مستقبل الرئيس أردوغان، الذي سبقه رئيساً للجمهورية حتى حزيران/ يونيو 2023 وبكامل الصلاحيات المطلقة، وهو الذي يسيطر على مؤسسات الدولة ومرافقها كافة، خصوصاً الجيش والأمن والاستخبارات والقضاء، كما يسيطر على 95% من الاعلام الخاص والحكومي. كذلك، بدأ الحديث مبكراً عن احتمالات أن يتحول أكرم إمام أوغلو إلى منافس جدي لأردوغان في انتخابات الرئاسة عام 2023، وسط تقديرات تتوقع له فوزاً أكيداً ليكرر التاريخ نفسه، بحيث يعيد تجربة أردوغان الذي أصبح رئيساً للحكومة عام 2003، ثم رئيساً للجمهورية في آب/أغسطس 2014.

وتتوقع مصادر مقربة من الرئيس السابق عبد الله غول أن يبدأ الأخير تحركات من أجل إنشاء حزب سياسي ينضمّ إليه عدد من أعضاء البرلمان عن «العدالة والتنمية»، بعدما بدأ الحديث عن ردود فعل على سياسات أردوغان الداخلية والخارجية داخل الحزب الحاكم، إثر الهزيمة التي لحقت بالحزب في المدن الرئيسية الكبرى. ويتوقع مراقبون لهزيمة الحزب الحاكم في إسطنبول وأنقرة بالتحديد، أن تنعكس بشكل سلبي على سمعة أردوغان وشعبيته وقوته في علاقاته الخارجية، مع أحداث الأوساط السياسية والإعلامية الأميركية والأوروبية عن عدم ارتباطها لسياسات أردوغان الداعمة للإسلام السياسي في المنطقة وأوروبا بشكل خاص. وتتوقع الأوساط المذكورة تراجع شعبية أردوغان أن تضع علاقاته مع القوى الإسلامية في سوريا والمنطقة في وضع حساس، مع استمرار الضغوط الروسية والإيرانية عليه للقبول بالشرط الروسية في ادابل وسوريا عموماً.

حذد البشير، في خطابه، دعوته، القوه السياسية الراضة للحوار الوطني إلى الانخراط فيه، (أ ف ب)



مستقلة عن الدولة، وسيستخدم الأغلبية الميكانيكية لعدم تمرير سياسات الجهاز التنفيذي». وتوقع يسن أن «يؤدي وقوف البشير على مسافة واحدة من الأحزاب إلى تعطيل الحركة بين السلطات الثلاث، التنفيذية والتشريعية والقضائية». من جانبه، أوضح المحلل السياسي حسن الساعوري أن «خطابات الدورات الافتتاحية عادة ما تكون عبارة عن توجيهات عامة يترك حسن الساعوري أن «خطابات الوزراء» لذلك لا نستطيع القول إن هذا الخطاب مختلف عن خطاباته السابقة»، مضيفاً أن «الخطاب ركز على الحوار مع المعارضين والمحتجين، إلى جانب السلام، وهذه قضايا مهمة».